

توقيع اتفاقية المصالحة بين أهالي مجدليا

(جريدة السفير ١٨/٨/٢٠٠٠)

حبة جديدة أضيفت امس الى عقد المصالحات في قرى التهجير. فبعد دفون وأرصون وبمريم والعبادية وعين كسور وراس المتن انضمت مجدليا (قضاء عاليه) الى قرى المصالحات والعودة التسع عشرة لتكون البلدة الثامنة التي يوقع أبناؤها مقيمين وعائدين اتفاقية المصالحة بينهم تمهيداً لعودة المهجرين المسيحيين الى منازلهم وتحقيقاً للعيش المشترك، وقد تم ذلك برعاية وزير شؤون المهجرين انور الخليل وبمساهمة فعالة من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط >>الذي ساعد بالكثير من النواحي على حل الاشكالات وفتح الابواب لهذه العودة>>. اتفاقية المصالحة والعودة الى مجدليا وقعت امس في مبنى الوزارة >>ستاركو>> بحضور المدير العام خالد عبد الصمد، رئيس المصلحة الفنية في الوزارة المهندس احمد محمود، رئيس بلدية مجدليا نعمان مطر والاعضاء، مختار البلدة عزام صبح، لجنة تمثل العائدين ووكيل داخلية الحزب التقدمي الاشتراكي جمال عمار. استهل الوزير الخليل اللقاء بكلمة اعتبر فيها ان >>كل عودة مباركة مثل هذه العودة الى مجدليا تشكل بالنسبة لنا عيداً وطنياً يثبت المدماك الذي نبنيه حجراً حجراً لاستكمال عودة المهجرين الى قراهم ضمن التوجه الاساسي الذي بدأ به رئيس الجمهورية العماد اميل لحود عند تسلمه المسؤولية>>. وقال الخليل: >>.. وبعد ان أحرزنا التحرير والانتصار الكبير بتحرير جنوبنا وبقاعنا الغربي، نحرر اليوم أنفسنا من عقد الماضي ومشاكله ونؤكد ان بناء هذا المدماك يتم باختيارنا وبارادتنا وبمحبتنا وبقدرتنا المشتركة على ان نبني غداً أفضل>>، مهناً أبناء مجدليا مقيمين وعائدين بتوقيع اتفاق المصالحة النهائية >>التي لا تفتح علينا ابواب الاتفاق على الورق فقط بل تفتح ابواب المحبة والاتفاق في القلوب والافكار وهذا أهم>>. وشكر الخليل بالمناسبة كل من ساهم بالوصول الى الحلول من مسؤولين سياسيين ودينيين وحزبيين >>وهذا شيء لا بد من الاعتراف به خصوصاً الارادة المشتركة التي له قسم كبير وأساسي فيها الوزير وليد جنبلاط الذي يساعد في الكثير من النواحي على حل الاشكالات وفتح الابواب لهذه العودة>>. كما وجه الشكر الى المسؤولين في مجدليا الذين ساعدوا بكثير من الاهتمام وبجدية وكان هناك عمل مستديم كي نصل الى هذه الخواتيم المشكورة، مؤكداً ان كل ذلك ما كان ليتحقق لولا تصميم وتأكيد رئيس الجمهورية العماد اميل لحود بأن يقفل هذا الملف نهائياً مهما كانت التضحيات المالية وغير المالية للانتهاء منه. وعن كلفة مصالحة مجدلياد أشار الوزير الخليل الى انها بلغت بالتمام عشرة مليارات وستمئة وخمسة وثمانين مليون وخمسمئة الف ليرة لبنانية وسوف يحول الملف بكامله مباشرة الى الصندوق المركزي للمهجرين، وآمل ان يبدأ التنفيذ (صرف التعويضات) بين ١٥ يوماً وثلاثة أسابيع كحد أقصى. وأضاف: هذه الخطوة يجب ان تحفز قوى

المصالحات الباقية على الاسراع في إيجاد قناعة نهائية لديها بأن لا تأخير ولا تسويق سيقف حائلاً في وجه تحقيق وإنهاء هذا الملف ولا توجد أي قرارات على الاطلاق عالقة عند أي مسؤول لعدم تحقيق المصالحات بشكل نهائي وفوري. ورداً على سؤال ل <<السفير>> حول قرى المصالحات التي ستلي مجدليا، أعلن الخليل <<اننا نعمل على عدة قرى حالياً منها: شويت والهلالية ورمحالا وبعورته ودقون وقبرشمون. ووفق برنامج الوزارة الزمني والمالي الذي وضعناه عام ١٩٩٩ فسوف ننتهي من قرى المصالحات في نهاية العام ٢٠٠٠ بما فيها بلدنا كفرحتى (الشحار الغربي) وبريح (الشوف)، مؤكداً انه لم يعد هناك من سبب لعدم إتمامها في هاتين البلديتين، <<فجنوبنا تحرر وبقاعنا الغربي تحرر ويجب ان نحرر أنفسنا من هذه الغيمة السوداء>>. من جهته، أهدى المدير العام خالد عبد الصمد الاتفاقية المباركة التي يوقعها ممثلون عن العائدين والمقيمين في مجدليا الى ملف عودة المهجرين لنجعل منه برنامجاً يجب ان ينتهي ليعود الوفاق الى كل الجبل كما أهداه <<الى شعب مجدليا والى الشعب الذي ينتصر في مختلف قرى المصالحات الاخرى>>. المقيمون وتحدث باسم المقيمين في مجدليا رئيس البلدية نعمان مطر مشدداً على انه لا تصنيف لمقيم وعائد بل كلنا عائدون الى ذواتنا، الى أصالتنا، الى بعضنا بمحبة بعد تلك العاصفة العاتية التي اجتاحتنا جميعاً وشوّهت العيش الكريم. العائدون ثم تحدث باسم العائدين طانيوس هيكل فقال: <<واخيراً أتى هذا اليوم بعد طول انتظار وبعد مخاض عسير. انه يوم حزن وفرح. يوم حزن حين نتذكر شهداءنا الأبرار الذين سقطوا على أرض بلدتهم. ويوم فرح لان دماءهم الطاهرة أنبتت من جديد هذا العيش المشترك. انهم حقاً شهداء العيش المشترك>>. كما شكر الجهود التي بذلت لطي هذه الصفحة السوداء من تاريخ بلدتنا وبخاصة رئيس الجمهورية والوزير الخليل وأجهزة الوزارة والصندوق وكل من ساهم بطريقة او بأخرى بإنهاء هذا الملف الشائك. مسيرة العودة تقع بلدة مجدليا في قضاء عاليه، يحدها غرباً بيبصور وشرقاً دوير الرمان، وشمالاً الغابون وعاليه وجنوباً رمحالا وجسر القاضي. يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٢٠٠ نسمة ويقطنها حالياً ٢٨٠٠ نسمة من المقيمين الدروز وهم يتوزعون على عائلات: مطر، صبح، حيدر، شلبي والقاضي. أما العائدون المسيحيون فيشكلون ١٠ في المئة من الاهالي ويتوزعون على عائلات: هيكل، طنوس، وزيادة. وهم حالياً ينتشرون في مناطق الدكوانة والاشرفية والمنصورية وفي بلاد الاغتراب. ويعتبر الحي المسيحي بنسبة ٩٥ في المئة منه في مجدليا مدمراً تدميراً كلياً وهو يضم حسب رئيس البلدية حوالي ٦٠ وحدة سكنية، أما المنازل الباقية في البلدة فقد دمرت ايضاً خلال الحرب، على الشكل الآتي: ٧٥ في المئة منها كان بحاجة الى ترميم و٢٥ في المئة تراوحت بين هدم جزئي وهدم كلي، معظم أصحابها رموها وأعادوا إعمارها على نفقتهم الخاصة. لخص ممثل العائدين طانيوس هيكل ل <<السفير>> مسيرة المصالحة والعودة الى مجدليا والتي بدأت منذ العلم ١٩٩٢

مع وزير شؤون المهجرين السابق النائب وليد جنبلاط وتوقفت آنذاك، مشيراً الى ان العوائق الاساسية التي حالت دون عودة المسيحيين المهجرين الى مجدليا كانت معنوية ونفسية خصوصاً اننا فقدنا أثناء التهجير عام ١٩٨٢ اثني عشر شخصاً من أبناء البلدة كانوا بداخلها، فكان الجرح بليغاً جداً <<مع العلم اننا كأهال لم نصطدم مع بعضنا على الاطلاق ولم يحصل بيننا ضربة كف>>. ولفت هيكل النظر الى انه بعد سلسلة لقاءات واجتماعات بدأت مع الوزير جنبلاط عام ١٩٩٢ تمهيداً لعقد المصالحة وإتمام العودة، ثم بعد اجتماع وحيد مع لجنة المقيمين صدر قراران عن الوزير جنبلاط بإخلاء البيوت والمنازل والاراضي لأصحاب الحقوق لكن لم ينفذ أي قرار منهما بفعل التجاذب السياسي الذي كان قائماً في العهد الماضي وبقيت الامور عالقة حتى العهد الجديد، حيث تحركنا كلجنة عائدتين باتجاه الوزارة وبعد عدة اجتماعات مع المعنيين توصلنا اليوم الى توقيع المصالحة، مؤكداً بأنه حالياً <<ليس هناك أي عائق لان النية بالعودة موجودة>>. لكنه أشار الى ان العودة الفعلية الى مجدليا تتطلب وقتاً طويلاً باعتبار ان منازل العائدين مدمرة كلياً وهي بالتالي تعتمد على توفير مقومات العودة. بدوره، أكد رئيس البلدية <<السفير>> ان الثروة التي ورثناها من الأجداد والآباء أي العيش المشترك، سوف نحافظ عليها لان العيش المشترك هو جوهر تواجدها، ونحن والعائدون مكملون لبعضنا البعض، لافتاً النظر الى ضرورة الاهتمام بقضايا البلدة الخدماتية والانمائية استكمالاً للعودة. ومنها تأمين شبكة البنى التحتية (الصرف الصحي، المياه تأهيل الطرق). مطالباً ببناء ثانوية في البلدة خصوصاً ان المدرسة المتوسطة لا تستوعب سوى ٥٠٠ طالب كما طالب وزارة الصحة بإنشاء المستوصف الحكومي (مستوصف مجدليا والجوار) الذي أقر بمرسوم مهوري منذ سنوات وتجهيزه بالمعدات والفريق البشري، لا سيما وان هذا المستوصف يخدم حوالي ١١ قرية حيطه بمجدليا. من جهة ثانية، استقبل وزير الاعلام وشؤون المهجرين انور الخليل النائب مروان حمادة يرافقه رئيس بلدية سرجبال هاشم هاشم. وأكد حمادة بعد اللقاء ان هدف الزيارة هو متابعة ملفات متعلقة بقضايا المهجرين. ثم التقى السفير هشام حمدان فوفداً من بلدة القماطية ثم مفوض الداخلية في الحزب التقدمي الاشتراكي الدكتور شبلي المصري، كما استقبل وفداً من مهجري بلدة الغابون (قضاء عاليه). من جهته، عقد مدير عام وزارة شؤون المهجرين خالد عبد الصمد اجتماعاً حضره قائدا سريتي شؤون المهجرين في وحدة الدرك وفي بيروت العقيدان سركييس تادروس وعلي الحاج ومسؤول دائرة الاخلاء في الوزارة، خصص لبحث قضايا تتعلق بالاخلاء والسبل الآيلة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء في هذا الخصوص لناحية تسريع وتيرته وتسليم الحقوق لأصحابها وإنهاء هذا الملف قبل اواخر ايلول من هذا العام